قيل وهي طرق العلة الشبه وهو ان يوهم الوصف المناسبة بان يدور
معه الحكم وجودا وعدما مع التفات الشرع اليه كالكلب في تحريم التعاضي على
راي وكما يقال في تطهير النجس بجامع كونه كل منها طهارة ترابا للصلاة
فيتعين لها الماء لطهارة الحدث بتنبيه اعتراضات القياس
خمسة وعشرون نوعا الاول الاستفسار وهو طلب بيان معنى
اللفظ وهو نوع واحد وانما يسمع اذا كان في اللفظ اجمال او غرابة و
من امثلته ان يستدل المستدل بقوله الله تعالى حتى تنكح زوجا غيره فيقول
مالمراد بالنكاح هل هو الوطي او العقد وهو ابنه ظاهر في العقد شرعا
لانه لو كان يعني الوطي لاستدل الى المرءة النوع الثاني فساد الا
عتبار وهو مخالفة القياس للنص مثاله ان يقال في ذبح تارك
التسمية عمدا ذبح من اهله في محله كذبح ناسي التسمية فيقول
المعترض هذا فاسد الاعتبار لمخالفته النص وهو قوله ولا تا
كلوا مما لم يذكر اسم الله عليه فيقول المستدل هذا مائذ بح عبادة الا
وثان بدليل قوله صلى الله عليه وسلم اذكر الله على قلب المؤمن سبحانه ليسم
ونحو ذلك النوع الثالث فساد وضع القياس بخصوص في اثبات
القياس بانه قد ثبت بالوصف كالاستجمار فيقول المعترض المسح
لا يناسب الحجر التكرار لانه ثبت كراهة اعتبار التكرار في المسح على
الخف لمانع وهو التعرض لتعطل الرابع منع ثبوت الحكم في الاصل مثاله
ان يقول المستدل في عدم قبول جلد الخنزير للدباغ كما لا يقبل الدباغ
للنجاسة الغليظة كالكلب فيقول المعترض لانسلم ذلك في الكلب و
جوابه باقامة الدليل الخامس التقسيم وهو ان يكون اللفظ مترد
دا بين امرين احدهما ممنوع منه مثاله ان يقال في قياس الصيح
الحاضر على المسافر في المريض اذا تعذر لا الما مطلقا على استعمال الماء
وجد سبب التيمم وهو تعذر الماء فيقول المعترض اتريد ان تعذر
الماء يطلق عليه سبب لجواز التيمم ام تعذر في السفر والمرض
فالاول ممنوع منه وجوابه اقامة الدليل على الاطلاق السادس منع وجود
المدعى علة في الاصل وهو ان يمنع المعترض عين وجود ما ادعاه المستدل
انه علة في الاصل فضلا عن ان يكون هو العلة مثاله ان يقول المستدل في
المنع من تطهير الدباغ جلد الكلب بالقياس على الخنزير حيوان لعل
الافا
نجس منع وجود الذي هو علة في الاصل مثاله ان يقال في الكلب حيوان له
يغسل من ولوغه سبعا فلا يقبل جلده الدباغ كالخنزير فيقول
المعترض لانسلم ذلك في الخنزير في انه يغسل من ولوغه سبعا وجوابه
اثبات طرق العلة في الخنزير السابع منع كون ذلك الوصف
علة

التاسع

علة مثاله ان يقول المعترض لانسلم كون الخنزير يغسل من ولوغه
سبعا هو العلة في ان جلده لا يقبل الدباغ وجوابه باثبات العلة باحد
الطرق الثامن عكس العلة وهو ان يبدي المعترض في قياس
المستدل وصفا لا تاثير له في اثبات الحكم ومن امثلته قول الحنفية في المرتد
اذا اتلفوا اموال المشركين اتلفوا اموالا في دار الحرب فلا ضمان عليهم
كسائر المشركين فيقول المعترض دار الحرب لا تاثير لها في عدم الضمان
عكسه التاسع القدح في اقتضاء المناسب الى المصلحة المقصودة مثاله
ان يقال في علة تحريم المصاهرة المحارم على التابيد انها الحاجة الى ارتفاق المحارم
ووجه المناسبة ان التحريم المؤبد يقطع الطمع في المحبوب فيقول المعترض لا
نسلم ذلك بل قد يكون اقتضاء المحبوب لسد باب الزواج وجوابه بان
رفع الحجاب على الدوام مع اعتقاد التحريم لا يبقى معه المحل مشتهى طبعا
كالامهات العاشر القدح في المناسبة وهو ابداء مفسدة راجحة او
مساوية وجوابه ترجيح المصلحة على المفسدة ومن امثلته ان يقال
التخلي للعبادة افضل لما فيه من تزكية النفس فيقول المعترض
لكنه يفوت اضعاف تلك المصلحة من ايجاد الولد وكف النظر و
كسر الشهوة وجوابه بان مصلحة العبادة افضل اذ هي لحفظ الدين
وما ذكر لحفظ النسل الحادي عشر عدم ظهور الوصف المدعى
علة كالرضى في العقود والقصد والخبث في الافعال والجواب ان
ضبطه بصفة ظاهرة تدل عليه عادة كصيغ العقود الدالة على
الرضا واستعمال الخارق في القتل في العمد الثاني عشر النقض
وهو عبارة عن ثبوت الوصف في صورة مع عدم الحكم فيها وجوابه
وجود الوصف في صورة النقض او منع عدم الحكم فيها وذلك يكون بابداء
مانع في محل النقض فيقتضي تخلف الحكم كما في العرايا اذا اوردت على الربو
يات لعموم الحاجة الى الرطب وقد لا يكون عندهم غير التمر فالمصلحة
في جوازها ارجح وجود ذلك وكتحريم اكل الميتة اذا اورد عليه المضطر
اذا مفسدة اكل اعظم من مفسدة اكل الميتة الثالث عشر الكسر
وحاصله وجود الحكمة المقصودة من الوصف في صورة مع عدم الحكم
فيها كما في القصر والترخيص في الافطار في السفر لحكمة المشقة
فيكسر بصفة شاقة في الحضر وجوابه بمنع وجود الحكم او منع عدم
اوثر عليه حكمة ارجح كفديم قطع القاتل لثبوت القتل الخامس
عشر المعارضة في الاصل كما اذا علل المستدل حرمة الربا بالطعم
فعارضه المعترض بالكيل فيقول المستدل لانسلم انه مكيل لان
العبرة بعادة زمن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يكن يومئذ مكيلا
بل كان موزونا او يقول سلمنا انه كان مكيلا لكن الكيل موثر وهذا الجواب

الحكم

لعل الثالث عشر ساقط عدم من نسخ الاصل